في التطور البنائي الوظيفي للفعل

تأملات

في ضوء الفيلولوجيا السامية

Structural functional Development of the Verb

Reflections upon Semitic Philology

أ.د. غالب فاضل المطلبي

جامعة بابل . كلية التربية الأساسية . قسم اللغة العربية

أ.م.د. صالح كاظم عجيل

جامعة بابل . كلية الآداب . قسم اللغة العربية

Prof. Dr. Ghalibm F. AL-Matlabi

Department of Arabic . College of Basic Education . Babilon University

galibmuttalibi@hotmail.com

Asst. Prof. Dr. Salih K. Ajeel

Department of Arabic . College of Art

Babilon University

taheer20052000@yahoo.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

تنزع هذه الورقة إلى تتبع التطور البنائي الوظيفي في مقولة الفعل category of verb في الساميات عامة وفي العربية الشمالية (لغتنا) خاصة، منطلقة في ذلك من تأمل فيلولوجي philological يحاول ربط كل تغيّر حادث في بنية الفعل في هذه اللغات بحاجة وظيفية بعينها طلبها أصحابها طلبا عن قصد أو عن غير قصد. وفي الحق أن تطور الفعل في الساميات في أغلب أحواله كان أكثر وضوحا من غيره من أقسام الكلام فيها؛ إذ ظهرت طبقات ذلك التطور على هيأة ترسبات -إن استعملنا لغة علماء التربة- بقيت عالقة ببنيته أو بطرائق استعماله ؛ ولعل الأمر راجع على نحو مّا إلى تلك النزعة الفعلية التي يرى ولفنسن أنها كانت قد هيمنت على هذه اللغات. وأكبر الظن أن الفعل يمثل في اللغات عامة -سامية أو غير سامية- أكثر المقولات النحوية تعقيدا، إذ يقوم على جملة من السمات النحوية المتسقة المتقابلة، أولها ما نصطلح عليه بسمة الجهة aspect التي تعنى ببيان تمام الفعل أو عدم تمامه، ثم سمة الصوت voice التي تعنى بها نصطلح عليه في عربيتنا بالبناء للمعلوم والبناء للمجهول، ثم سمة الحالة mood التي تعنى ببيان حالات الفعل؛ فتميز ما هو إخباري مما هو افتراضي مما هو غيرهما إن وجد، ثم سمة الشخص person التي تبين حضور الفاعل أو غيبته أو ما يتصل به من تذكير أو تأنيث، ثم سمة العدد number التي تبين الإفراد والتثنية والجمع في فاعله، وأخيرا سمة الزمن tense التي هي سمة بيان وقت حصول الفعل، وهذا الوقت أمر معقد في الحق كثيرا من التعقيد ؛ إذ يقوم على واحد من أمرين؛ أولهما -وهو الغالب- نقطة ارتكاز زمني محددة في

أثناء الكلام فيكون الزمن قيمة تركيبية يتوزع فيها استعمال الأبنية الفعلية التامة وغير التامة لتحقيق تلك القيمة من غير نظر لصيغ تلك الأبنية الزمانية نفسها، وثانيهما انطباع المتكلم نفسه عن حدث الكلام وما يتصل بمركزه من زمن الحدث.

ABSTRACT

This paper attempts to trace the relations between the structure and function of the verb category in Semitic languages in general and in Arabic in particular from a philological perspective in an attempt to find a relationship between any change in the verb structure with that of a required functional necessity.

It is most likely that the development of the semitic verb is more obvious than any other word forms. Using soil terminology, the layers of this development appear in the form of sediments that remain in its structure or usage. This is probably due to a certain extent to the tendency of the verb to empower these languages.

The verb is most likely, in a language, semitic or otherwise, a complex grammatical form since it demonstrates a number of syntactic features that are simultaneously in agreement and parallel with: aspect, voice, mood, person, number, and tense.

The focus of this research paper will be about the historical development of the verb structure and its connection with the way it expresses.The reader will find an obvious interest in forming a strong connection between structure and function in the Semitic and Arabic verb, the central part in this research focuses on the assumption that any change in the structure will lead to change in function. In other words, any novel change in the function will be reflected in the structure. This will be traced philologically through the verb affixes or the vowel changes in the middle or at the end of the verb, or its prefixes and its relationship with function.

... مقدمة ...

إن وضع تصور دقيق للزمن الصرفي في الفعل السامي ما زال أمراً مشكلاً، فقد استقر عامة فقهاء الساميات القدامى من عرب وعبرانيين وآراميين على تصور أن زمن الفعل كائن في بنائه، وأنه مفترق بسبب منذلك إلى بناء معبر عن زمن ماض وآخر معبر عن (حاضر و مستقبل)[١]، غير أن تأمل مسلك الفعل ونظامه في تلك الساميات ينزع بنا إلى اعتقاد أن العلاقة بين البناء والزمن اللغوي ليست أمراً متلئباً على نحو صارم[٢]؛ إذ نعرف مثلا أن الأكدية قد استعملت بناء (يفعل) نفسه للتعبير عن الماضي قبل ظهور بناء (فعل) بحقبة طويلة، وأن العبرية قد استعملته –بعد ظهور بناء فعل– للتعبير عن ذلك الماضي أيضاً إن سبق بواو القلب[٣]، و ذكر ولفنسون أن استعمال يفعل للتعبير عن الماضي قد ظهر بدرجة مّا أيضاًفي الكنعانية[٤]، وفي الظن أن الأمر لا يبعد عن ذلك كثيراً في العربية؛ إذ ثمة قرائن –على ما ذكر النحويون– تصرف معناه إلى الماضي، وهي قرائن من قبيل(ربما) و(لو) و (لم) و(لما) على ما أورد الشلوبين[٥]، وذهب أبو القاسم ابن محمد المؤدب إلى ذلك أيضاً، واصطلح عليه حين يكون خاصاَ بالتعبير عن الماضي بـ «الممثل» ومثل له بـ «نحو قولك سرت أمس حتى أدخلُها أي حتى دخلتها لأن في قولك سرت دليلاً على ذلك».[٦] فإن انقلب الأمر بنا إلى النظر من هذه الجهة إلى بناء (فعل)، نجد أنه لم يكن مقصوراً أيضاً على التعبير عن الزمن الماضي وحده، وليس بعيداً عنا في هذا الشأن ما يظهر من استعمال له للتعبير عن تمام الفعل في الحال من نحو استعماله مع (قد)؛ إذ تدل مقابلة سيبويه لـ (قد فعل) في باب (نفي الفعل) لـ (لما يفعلْ) أنها أداة للتعبير عن تمام الفعل في الحال.

وفي النص القرآني الكريم دليل لا يرد في هذا الشأن في استعمال بناء (فعل) للتعبير عن تمام الفعل في الحال في ست آياتمن ثمان ورد فيها ظرف الحال (الآن)، وهي: ﴿الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾[٧]، ﴿قالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ﴾[٨]، ﴿الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُمْ﴾[٩]، ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾[١٠]، ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ آلآنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[١١]، ﴿حَتَّى إِذا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُوا إِسْرائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ * آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾[١٢]، مما يعني هيمنة واضحة لمعنى التمام فيه لا لمعنى الزمن الماضي.

ولعله لهذا ذهب الكوفيون على ما أورد ابن الأنبا ري في إنصافه إلى أن (فعل) يقع للحال كما يقع للماضي[١٣]. بل نصادف عند أبي القاسم المؤدب –وهو من هؤلاء الكوفيين– أنه يرى أن بناء (فعل) مشتمل على الأزمنة كلها، ومن أجل ذلك قسمه من جهة دلالته الزمانية على «نصّ»، وهو ما يشير عنده إلى المضي فيه ومثّل له بقوله تعالى:(ضربَ اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً)[١٤]، وعلى «ممثل» وهو ما يشير عنده إلى ما يقع مستقبلاً على نحو ما في قوله تعالى: ﴿وَنادى أَصْحابُ النَّارِ أَصْحابَ الْجَنَّةِ﴾[١٥]، إذ الفعل عنده هنا بمقام ينادي ومنه غفر الله لكم، وعلى «الراهن» وهو المستمر الذي لا ينقطع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكانَ اللهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً﴾[١٦] ألا ترى أنه كان قديرا واليوم هو قدير وبعد اليوم هو قدير.[١٧]

وبوجه عام ليس بعيداً عنا أيضاً في هذا الشأن ما ظهر من استعمالٍ يكاد يكون قاعديا grammatical في عربيتنا من إمكان التعبيرب (فعل) عن المستقبل إذا تلى ظرف المستقبل (إذا)، وليسإشارةالشلوبين إلى أن لهذا البناء قرائن هي أدوات الشرط تصرف معناهإلى المستقبلبعيدة عنا في هذا الشأن[١٨].

لكننا سنلحظ بعد حينأن استعمال (فعل) للتعبير عن زمن غير الماضي ليس أمراً عاماً، وإنما يتصل في الأغلب بحالتين:

الأولى: أن يكون متضمناً معنى الانقلاب من التعبير عن حالة الإخبار moodindicative إلى حالة أخرى هي تلك التي نصطلح عليها بحالة «الافتراض» Subjunctive mood التي تعني عندنا: «افتراض المتكلم أن يقوم الفاعل بالفعل لا قيامه به حقا»، وهو ما نجده في الأفعال التي نستعملها في الدعاء الذي هو حالة افتراض في الفعل من قبيل: رحم ورضي في المثبت ولا فض ولازال في المنفي منه[١٩].

الأخرى: أن يجمد الفعل، إذ نلحظ أن الأفعال الجامدة تشتمل كلها على إشكال في التعبير عن الزمن فيها؛ فهي من جهة البناء تنتمي إلى ما اصطلح عليه بالفعل الماضي، لكنها تعبر عادة عن زمن آخر غيره، فـ (ليس) عندهم فعل ماض لنفي الحال إن لم يقيد بقرينة[٢٠]، بل قد يعبر عن المستقبل على نحو ما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٢١]، وكذلك أفعال الشروع عندهم؛ إذ: «لما كانت هذه الأفعال الماضية دالة على الشروع كانت ماضية في الظاهر فقط، لكن زمنها للحال، وزمن المضارع الواقع في خبرها مقصور على الحال أيضاً ليتوافقا فيتلاءم معناهما»[٢٢]، وأفعال الرجاء تعبر عن المستقبل؛ فهي «ماضية في اللفظ ولكن زمنها هنا مستقبل، إذ لا يتحقق معناها إلا في المستقبل، ولذلك كان زمن المضارع الواقع في خبرها مستقبلاً فقط ليتوافقا»[٢٣].

ويذهب عباس حسن إلى أن هذا الجمود قد يجرد الفعل من الزمن على نحو ما في «نعم و بئس»؛ إذ هما فعلان ماضيان متجردان من الدلالة الزمانية، منسلخان عنها بعد أن تكونت من الفعل ومن فاعله منهما جملة إنشائية غير طلبية يقصد منها

إنشاء المدح العام أو الذم العام[٢٤]، وكذلك الأمر في فعلي التعجب إذ لا دلالة زمنية فيه عند عامة المحققين.[٢٥]

وأكبر الظن أن عدم التطابق بين هذين البناءين أعني فعل ويفعل والأزمنة محددةهو ما دفع بعامة دارسي اللغات السامية من أمثال بروكلمان[٢٦] وموسكاتي[٢٧] وهنري فليش[٢٨] إلى أن يذهبوا إلى أن البناءين في حقيقتهما إنما يعبران عن سمة الجهة aspect أي جهة تمام الفعل و عدم تمامه، لا عن مفهوم محدد للزمن اللغوي tense، يتخصص فيه كل بناء منهما لزمن بعينه تحديداً صارماً؛ فصار أن توزع البناءان عندهم على:

١. بناء يكون مخصصاً للتعبير عن الفعل التام perfect، وهو بناء فعل.
٢. بناء يكون مخصصاً للتعبير عن الفعل غير التام imperfect، وهو بناء يفعل.

إن مفهوم التمام وعدم التمام في البناءين يفسر لنا على نحو أكثر استقراراً إمكان أن يأتي (فعل) للتعبير عن أحداث واقعة خارج الزمن الماضي، أو أن يأتي (يفعل) للتعبير عن أفعال وقع شيء منها في الماضي أو افترض المتكلم أنها قد وقعت، بل يمكن له أن يفسر ما ورد من (فعل) في مواضع خاصة بالتعبير عن زمن مستقبل، إن كان الأمر يتطلب منا التعبير عن فعل افترض المتكلم أنه سيتم لا محالة بعد حين أو أنه عدّه تاماً في يقينه في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾[٢٩]؛ فـ (كان) في هذا الموضعفعل معبرعما سيتم لا محالة في المستقبل واستعمال التمام فيه لم يكن تعبيراًعن التمام نفسه؛ بل هو تعبير عن يقين المتكلم بأن ذلك حادث بعد حين.

والأمر في بناء (يفعل) لا يبتعد من ذلك كثيراً، فهو يأتي للتعبير عن فعل وقع في الماضي ثم بقي مستمراً في الحال أو بقي إلى ما بعد الحال؛ فعبر الفعل بذلك الاستمرار عن أنه غير تام كقوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا

﴿وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾[٣٠]، فالفعل (يطعمون)، وإن كان في الأصل إخباراً عن أنهم أطعموا مسكيناً ويتيماً وأسيراً بدليل التفصيل، غير أنالتعبير بالفعل غير التام إنما يرادمنه أنهم لم ينقطعوا عن ذلك الفعل؛ إذ صار الإطعام لهم عادة؛ فكأن فعلهم ذاك قد وقع منهم ثم استمر من غير انقطاع، بل أكاد أزعم أن هذا البناء يأتي للتعبير عن فعل لم يقع تمامه في الماضي؛ كأن يكون قد انتوي ثم لم يقع، وهو ما يضرب إليه في أكبر الظن استعمال بناء يفعل مع (لَمْ) تلك التي زعموا أنها نافية قالبة، وهي في ذلك الظن ليست لنفي الفعل بل لنفي تمامه في الزمن الماضي بعد أن يكون قد انتوي، أو افترض المتكلم أنه قد انتوي، وعلامة السكون في آخره علامة ذلك الافتراض كما سنشير إليه بعد حين في الكلام على الحالة الافتراضية ، ولعل الأمر يبدو أكثر وضوحاً في (لمّا) التي تعبر تعبيراً دقيقاً عن أن الفعل كان متوقعاً من الفاعل، أو أنه انتوي لكنه لمّا يقع إلى الآن، بل ذهب برجشتراسر إلى أنها أي (لما) مقصورة في وظيفتها على توقع الفعل وانتظار وقوعه واستطالة زمانه[٣١] ومعنى الاستطالة ههنا في ظننا العبور من الماضي إلى الحال ،ثم استشهد لبيان ذلك بقوله تعالى: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[٣٢].

التغاير اللاميفي الفعل

وهو ما اصطلح عليه الناس بـ (إعراب الفعل)، وأكبر الظن أنه لم يكن خاصاً بالعربية الشمالية وحدها، إذ حدثنا أصحاب الفيلولوجيا السامية بأنه كان قد ظهر بدرجة ما في الساميات عامة في بعض حقبها في أقل تقدير؛ إذ كان بروكلمان قد أشار إلى أنالحبشية عرفت تفرقة ما بين حالتين في (يفعل) الأولى منهما بالسكون، والثانية بالفتحة في طور من أطوارها، بيد أن ذلك التمايز زال عنها بعد حين، ولم يبق منه فيها من آثاره إلا أشياء بعينها تظهر في الأفعال المتصلة بضمائر النصب[٣٣]، وأن العبرية

كذلك عرفت الحالتين أعني (يفعل) بحركة على آخره تارة وبلا حركة تارة أخرى، غير أن ذلك قد زال عنها أيضاً، ولم يبق فيها من آثاره إلا ما نجد في الأفعال المعتلة العين بالواو أو الياء[٣٤]، وكان قبل ذلك قد ذهب إلى تسجيل أن الأفعال الأكدية في بعض أحوالها قد أظهرت شيئا من الكسع بالفتحة أيضاً[٣٥]، من جانب آخر لاحظ موسكاتيو جوردن Gordon أن الأوغاريتية قد ناظرت العربية في علامات الإعراب هذه، لكنهما احترزا شيئا من الاحتراز بصدد ظهور الفتحة على آخر يفعل، و أرجعا ذلك الاحتراز إلى غابيني Gabini[٣٦] قبلهما.

ثم أشار موسكاتيإلى أن ساميات غربية أخرى كانت قد عرفت هذا التغاير بدرجة مّا أيضاً، ورجح أن العمورية عرفت (يفعلَ) بالفتحة بجانب (يفعلُ) بالضمة، بيد أنه أبدى أيضاً احترازاً معقولاً في إمكان تمييز ذلك على نحو دقيق. وكذا كان الأمر عنده فيما ورد في رسائل البحر الميت، من ظهور لهذا البناء مكسوعاً فيها أحياناً بالفتحة[٣٧]. وهي إشارات تدفع بنا إلى استنتاج مقبول في أن اللغات الساميات عامة قد عرفت في حقبة ما تغايراً حركياً قد يكون غير واضح الملامحتماماً كان يلحق آخر بناء (يفعل) فيها، وأن من المحتمل أنه كان ثنائياً أول أمره،لكن ذلك على نحو ماقد زال عنها بعد حين، ولم يبق منه شيء أكيد إلا في العربية الشمالية التي أخذ ذلك التغاير فيها مسارا فريدا مطرداً، بل علق بها جنوح شديد إلى تعميقه، وإلى أن تجعل منه جزءاً أصيلاً من نسيجها الإعرابي العام. والسؤال المهم في هذا الشأن هو: **ما الوظيفة التي أراد ذلك التغاير المطرد أن يعبر عنها في هذه اللغة؟**

تظهر تلك الوظيفة في تصورات سيبويه متصلة بما اصطلح عليه: بـ «الواجب» و «غير الواجب»؛ فهو إذ يعرض لنا «النصب» في الفعل بعد «حتى» يفسر ذلك بأنه إنما كان لأن الفعل غير واجب، يقول في هذا الصدد: «واعلم أن الفعل إذا كان غير

واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجباً رجعت حتى إلى أن وكي، ولم تعد من حروف الابتداء كما لم تعد إذن في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: أظنك و أظنَّ غير واقع في حال حديثك»[٣٩].

وفي موضع آخر يشير إلى أن « الجزم « من علامات أن الفعل غير واجب أيضاً، يقول: «وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل، ألا ترى أن جوابه جزم»[٤٠]، أما الفعل الواجب فعلامته عنده «الرفع»؛ إذ إنك إن أوجبت الفعل «فلا يكون فيه إلا الرفع»[٤١].

إن ما سبق يشير إلى أن التغاير اللامي في بناء «يفعل» عند سيبويه إنما جيء به ليكون علامة على ضرب من التغاير الوظيفي فيه؛ فالرفع عنده يكون لما اصطلح عليه بالفعل الواجب، والنصب والجزم لما اصطلح عليه بالفعل غير الواجب، واجتماع النصب والجزم للفعل في غير الواجب عنده مسألة تحتاج منا إلى أن نبحث عن العلة في ذلك أيضاً، أعني علة هذه المغايرة الفرعية بين أن يأتي الفعل منصوبا أو مجزوما في غير الواجب، بيد أننا سنؤجل ذلك شيئا من التأجيل بسبب من أن سيبويه لم يعرض لها على نحو واضح، وإن كان قد ربط بين (النصب) ودلالات أفعال من قبيل: أطمع أو أخشى أو أرجو أو دلالة عسى أو دلالة ما يلتمس من غاية، وفي الحق أن دلالة ذلك كله تقع تحت ضابط إجرائي رئيس واحد هو: (الرجاء)، ولعل ما جاء به ابن العتائقي في هذا الصدد سيساعدنا في تلمس حلّ ما لهذه المسألة.

في عود إلى تحديد مفهومي الواجب وغير الواجب عند سيبويه، يمكن القول بأنه قسم الفعل على قسمين:

١. أولهما الواجب، وهو عنده «الواقع» المخبر عنه[٤٢]، أو هو الأمر الذي استقر عند المتكلم أنه كائن[٤٣]، فكأن كل إخبار عنده يكون الفعل معه واجباً، يقول:

«وتقول إذا حدثت بالحديث إذن أظنه فاعلا، وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر في تلك الساعة في حال ظنّ وخيلة، فخرجت -أي إذن- من باب أن وكيْ؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع»[٤٤]، وكذا الكلام مع إنّ ولكنّ، يقول: «معنى إنّ ولكن لأنهما واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً»[٤٥].

٢. وآخرهما: غير الواجب، وهو عنده «ما لم يقع»[٤٦]، يقع تحت طائلته: ما يتمنى المرء أن يقع أو ما يرجو أن يقع، أو ما يخشى أن يقع، فمثل الفعل بما يأتي بعد أخشى أو أطمع أو أرجو، أو بعد قولنا عسى وهو المنصوب منه[٤٧]، وكذلك ما يأتي في الجزاء[٤٨]، أو ما هو مطلوب له أن يقع كما في الأمر[٤٩] في المجزوم منه، وزاد على ذلك الفعل الذي لحقته نون التوكيد وهو ما يظهر في ضرب خاص من التغاير[٥٠]، لكن غير الواجب يظهر عنده أيضاً في «لعل وليت وكأن» من المشبهات بالفعل؛ لأنك «في ليت تتمناه في الحال وفي كأن تشبهه إنساناً في حال ذهابه كما تمنيته في حال قيام وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب...»[٥١]، ولعل هذا يفسر لنا أن المسألة ليست متصلة اتصالاً مباشراً بسمة الزمان وإنما بشيء آخر، أكبر الظن أنه تلك المعاني المتصلة بالرجاء أو التمني أو الخشية أو الرغبة أو الطلب، أو الأمر؛ مما يمكن لنا أن نضعها تحت لفظ جامع يعرفه الدرس اللغوي الحديث، أعني مصطلح (الافتراض) الذي يعنى في هذا الدرس الحديث: افتراض المتكلم أن يقوم الفاعل بالفعل لا أن يقوم به حقيقة، فيكون المجيء بالفعل لبيان ذلك الافتراض لا للإخبار عن قيام الفاعل به[٥٢]، ولعلنا نلمح شيئاً من هذا الفهم في حد سيبويه لهذا الضرب من الفعل بأنه: ما يريد المتكلم به من المخاطب أمراً لم يستقر بعد[٥٣]؛ لذا يظهر عنده إذا كان ذلك غاية[٥٤]، أو طلباً، أو أمراً[٥٦]، أو رجاء[٥٧]، أو بعد أفعال من قبيل: «أطمع وأخشى وأرجو» عنده، وسنلاحظ على نحو جلي أنه يتقصد ألا

تأتي هذه الأفعال أعني أرجو وأطمع وأخشى وكذلك عسى في صيغ إخبارية؛ لأن المطلوب منها أمر آخر غير ذلك الإخبار، لأنك على نحو ما يذهب «لا توجب شيئاً من هذه الحروف؛ ولذلك ضعف أرجو أنك تفعلُ، وأطمع أنك فاعلٌ، ولو قال رجل: أخشى أنْ لا تفعلُ يريد أن تخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز، وليس من وجه الكلام».[٥٨]

وإخال أن نظرية سيبويه هذه هي التي قد أعيد تفسيرها بعد حين تفسيرا ابتسرها في أن التغاير لاسيما تغاير النصب إنما يتصل بمسألة الزمن وحده، كأنهم أعني من جاء بعده من نحاة العربية قد فسروا عبارتي «غير واجب» و «لم يقع» في أنهما لا تتجاوزان معنى الاستقبال في الفعل، من غير أن يتأملوا إشاراته في الوجوب في «إنّ ولكنّ»، و عدم الوجوب في «ليت ولعل وكأن» في أن ذلك كان متصلا فيها بقضية الإخبار أو الافتراض، بل لعل حصرهم «الواجب» في معنى الوقوع وحده هو ما دفع بلغوي كوفي هو أبو القاسم بن محمد المؤدِّب إلى أن يجعل ذلك المصطلح من مرادفات الماضي؛ إذ سمي الماضي واجبا «لأنه وجب أي سقط وفرغ منه، مأخوذ من قولهم وجب علينا الحائط إذا سقط، ووجبت الشمس إذا غابت، وقد يجوز أن يكون مأخوذا من قولهم وجب البيع إذا تم وانعقد»[٥٩].

بعد ذلك ظهرت أول ملاحظة مهمة أخرى في تعليق كوفي ذهب إلى ربط التغاير بـ (المعاني المختلفة والأوقات الطويلة)[٦٠]، والعبارة في تقديرنا مشتملة على غموض، بسبب من أنها لا تقدم لنا تفسيرا مباشرا لما يقصد بـ (المعاني المختلفة)، وإن كان ذلك لا يمنعنا من استيعاب أنها تشتمل على فكرة متقدمة جدا على نظرية الربط الشكلي للتغاير بالعوامل التي استقرت عليها نظرية النحو العربي بعد حين، ذلك أنها تحمل بين طياتها تلميحا إلى أن الحركة الإعرابية في تلك اللام إنما كانت لأسباب

متصلة بتغير وظيفي يصيب بناء الفعل ابتغاء لمعنى بعينه، لا لطارئ خارج كامن في (عامل) مّا مؤثر فيه.

ولنا أن نلمح في التعليق إشارة مهمة أخرى؛ هي ربط ذلك التغاير بـ (الأوقات الطويلة)، وهي إشارة مشتملة على غموض أيضاً، يكمن في نعت تلك الأوقات بالطويلة لا بلفظ الأوقات نفسه.

بعد ذلك ظهرت آراء أكثر وضوحاً تربط حركة التغاير بالزمن اللغوي، وملخص تلك الآراء أن بناء يفعل بناء (مبهم الزمان)[٦١]؛ فيأتي التغاير فيه لإزالة ذلك الإبهام ومن ثم يدفع بالبناء إلى أن يتخصص لزمن بعينه، ولعلنا نجد في قول ابن هشام من أن «نواصب الفعل تستدعي الاستقبال»[٦٢] إشارة إلى أن من مهمة تلك الأدواتأن تزيل الإبهام فتجعل البناء خالصاً للمستقبل وحده فيظهر فيه النصب، ومع هذه الآراء استقرت الفتحة على أنها علامة على تخليص البناء للمستقبل وحده. غير أن لأحد أولئك القدماء، وهو كمال الدين بن العتائقي الحلي المتوفى عام ٧٩٠ للهجرة نظرية فريدة في تفسير هذا التغاير، لا تتصل بتصوراتهم عن وظيفة الأمر في تغيير الدلالة الزمانية للبناء، بل تقوم على أساس من الطبيعة (الوجودية) للفعل نفسه، فهناك في ظنه فعل (محكوم) بوجوده أو عدمه، وفعل (مطلوب) وجوده أو عدمه، وفعل ثالث (مرجو) وجوده، وأن ذلك التغاير في الحركة إنما يكون للتعبير عن تلك الطبيعة، فكان الرفع عنده علامة على أن الفعل (محكوم) بالوجود أو العدم، وأن الجزم علامة على أن الفعل (مطلوب) وجوده أو عدمه، وأن النصب علامة على أن الفعل (مرجو) وجوده[٦٣].

والنظرية وإن بدت ضرباً من تصور فلسفي وجودي في القراءة الأولى لها، إلاأن المتأمل يجد أنها ليست بعيدة كثيرا عن محاولة تفسير التغاير تفسيراً متصلاً بسمة

الحالة mood التي يخضع لها الفعل من قبيل حالة الإخبار أو الافتراض؛ فالإخبار تعبير لا يبتعد كثيرا عما يراد بالمحكوم بوجوده، وكذا المرجو والمطلوب لا يبتعدان عن معنى الافتراض، وهي لذلك تستحق منا تأملاً طويلاً للجهد المتقدم العميق في النظر فيها وإلى موافقتها من جهة مّا للنظر المعاصر في هذه المسألة، ولعلها في الوقت نفسه أقرب إلى تصورات سيبويه عن الواجب وغير الواجب.

بالعودة إلى نظرية ارتباط التغاير في بناء يفعل بالأزمنة نجد أن لها أنصاراً من المحدثين أيضاً، يقف في مقدمتهم المرحومان الجليلان الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي في مبحثه الرصين عن حركات أواخر الأفعال[٦٤]، والأستاذ الدكتور عبد الستار الجواري في كتابه (نحو الفعل)[٦٥]، و كان جوهر نظريتهما –وإن اختلفا في التعبير– يكمن في أن بناء (يفعل) يمثل بناءً عاماً يشتمل على سلسلة من الأحوال الزمنية، ثم ذهب الجواري وحده إلى أن هذا البناء في حقيقته إنما هو نمط من المصادر مما يعبر عنه بالإنكليزية بـِ infinitive، لذا كان مشتملا على إبهام في الزمن على نحو مّا في الـ infinitive في الإنكليزية من إبهام، لكننا سنلاحظ أن تطورا مّا اعترى تصوره بعد حين، إذ أشار في (نحو التيسير) إلى أن تلك المغايرة قد تكون مرتبطة بطبيعة التعبير عن الإخبار أو عن الإنشاء[٦٦]، غير أن مما يؤسف له كثيرا أنه لم يطور تلك الإشارة على الرغم من أهميتها وجدّتها في البحث اللغوي العربي.

في البحث السامي نجد أن بروكلمان كان قد حاول تتبع العلاقة بين الأزمنة وحركة المغايرة هذه في الساميات عامة، لكنه بدا متشائماً لدرجة مّا من أن يجد لها مظهراً قاعدياً grammatical يحكم أمرها، بيد أنه توصل على نحو مّا إلى خلاصة مبتسرة مفادها أن العربية هي من طور ظاهرة المغايرة وظيفياً لتكون نظاماً توزيعياً

معبراً عما نصطلح عليه بحالات الفعل moods؛ فصار الرفع فيها لحالة الإخبار والنصب لحالة الافتراض والسكون لحالة الأمر(٦٧).

وهو تفسير قد تعزز على نحو واضح في مباحث هنري فليش(٦٨) وموسكاتي(٦٩)، الذي أكد أن من العسير أن نعزوهذه المسالة إلى الساميات الأولى roto Semiticعزوا مؤكدا، لكنهنقل عن غلب Gelb أن بناء يفعل في الأكديةإذا أريد به التعبير عن الحالة الافتراضية Subjunctive mood ظهرمكسوعا بالفتحة، وهو أمر قد يتفق عنده مع ما لوحظ في الأوغاريتية، غير أن كينست keenest ذهب إلى أن ذلك كله من باب التوهم؛إذ أشار إلى أن ما لوحظ في النصوص الأكدية من كسع للبناء بالفتحة إنما كان في حقيقة الأمر يمثل نمطا ما من المصادر(٧٠). وإن كان قد احترز أيضاً في أن ذلك ما كان مستقرا استقرارا مؤكدا؛ إذ قد يظهر أحيانا في حالات إخبارية indicative moods صرف(٧١).

إن مما يؤسف عليه أن هؤلاء كلهم قد مرّوابذلك مرورا سريعا، ولم يتوقفوا عنده توقف المتدبر؛ فلم يخلصوا فيه إلى تصور متلئب، ولعل الأمر كان كذلك بسبب من أنهم لم يجدوا لذلك التغاير صورة واضحة في عامة الساميات –ما عدا العربية الشمالية– مما لا يمكن أن يركنوا معه إلى ثوابت محددة أو نظريات مستقرة، ونحن إن أخذنا بشكهردنر Herdner وغاربيني garbini في وجود بناء (يفعلَ) بالفتحة وجودا وظيفياً في الأوغاريتية(٧٢) واستقر بنا الحال على الزعم بأن تلك الساميات قد عرفت التغاير على أنه واقع بين بناء ينتهي بحركة وآخر ينتهي بسكون، أمكننا أن نولي بدرجة معقولة رأي برجشتراسر الذي ذهب فيه إلى أن العربية الشمالية هي التي ابتدعت التمييز بين حالتي يفعلُ ويفعلَ اهتماما خاصا(٧٣)، فنرجح أن ذلك قد حصل لأن هذه اللغة قد طورت ضرباً من الوظيفة للبناء المكسوع بالفتحة، فنزعت

بنظام التغاير من نظام ثنائي غير واضح المعالم إلى نظام ثلاثي قياسي يضارع إعراب الفعل فيه إعراب الاسم في اشتماله على مواقع إعرابية أساسية ثلاثة. والأمر قد يدفع بنا دفعا إلى البحث عن الوظيفة التي جنحت بهذه العربية الشمالية إلى تعميق المغايرة الوظيفية بهذه الفتحة أو ابتداعها.

سبق القول إن دارسين قدماء ومحدثين ذهبوا إلى أن الفتحة إنما ظهرت لتخليص البناء للمستقبل وحده[٧٤]، بيد أن مما يؤسف عليه أن ذلكي صطدم بأمور لا يمكن لنا تجاهلها: أولها: أن أداتي التخليص للاستقبال في العربية أعني الأداتين (سوف) و(السين) ترتبطان بوجود الضمة في آخر الفعل، وأن استعمالهما في هذا الموضع إنما يمثل القاعدة العامة في تخليص البناء للمستقبل وحده، وليس الأمر حالة فرعية أو خاصة يمكن للمرء أن يجد تفسيراً فرعياً لها؛ فكيف لنا إذن أن نفسر الاحتفاظ بالضمة مع التخلص للمستقبل إن كنا نذهب إلى أن الفتحة هي علامة التخلص للمستقبل، وثانيهما:أن النحاة قد ذهبوا إلى أن أزمنة فعل الشرط وجوابه وأفعال الأمر والنهي والطلب كلها مما يقع في المستقبل أيضاً، وهو يعني أننا إن أخذنا بزعمهم سنكون أمام حالة من تشابك العلامات المعبرة عن المستقبل؛ أي أننا سنكون أمام حالات ثلاث كلها للمستقبل يظهر فيها البناء مكسوعا بعلامات المغايرة كلها من ضمة وفتحة وسكون، فكيف لنا أن نضع الفتحة دون غيرها علامة على ذلك المستقبل، وكيف لنا قبل ذلك أن نأخذ بوظيفية تلك العلامات.

لابد لنا إذن أن نبحث عن تصور آخر تتوزع فيه تلك الدلالات الوظيفية لغير المعانيالزمانية؛ وأن ننظر نظر المتأمل في موضع علامة الفتحة من تلك العلامات.

ذهب بروكلمان[٧٥] وموسكاتي[٧٦] وهنري فليش[٧٧] على نحو ما أسلفت إلى أن من الممكن القول بأن بناء (يفعلَ) في العربية الشمالية إنما يمثل الحالة الافتراضية

مقابل تمثيل بناء (يفعلُ) للحالة الإخبارية وبناء (يفعلْ) للحالة الأمرية، وهو رأي راجح في مجمله في تفسير التغاير؛غير أن ذلك يشتمل على تفرقة غير مسوغة بين الحالتين الافتراضية و الأمرية، إذ إن من الممكن إعادة النظر في موضع الحالة الأمرية في التوزيع وإعادة النظر منطلقين من وصفها ضربا من الحالة الافتراضية أيضاً؛ لانطباق تعريف الحالة الافتراضية للفعل عليها؛ إذ هي «صيغة دالة على افتراض المتكلم قيام الفاعل بالفعل لا على قيامه به حقا»، فضلا عن أن هؤلاء الباحثين أهملوا الكلام على ما يمكن أن يقع تحت هذا المفهوم أيضاً مما هو مجزوم من عامة حالات الطلب والنهي والشرط و جواب الطلب؛ ولا نجد في ثنايا مباحثهم إشارة إلى شيء من ذلك على الرغم من أن كل هذه المواضع تستعمل الفعل على نحو افتراضي وتدفع به إلى الجزم، فإن كان لنا أن نعيد في ضوء هذه المناقشة التوزيع الأولي لعلامات التغاير بتحديد الضمة علامة على الحالة الإخبارية، والسكون علامة على ضرب من الحالة الافتراضية المشتملة على أمر أو طلب أو نهي أو تقييد، فإن ذلك يدفع بنا إلى البحث عن حل مّا لظهور الفتحة لاحقة إعرابية على آخر الفعل، وأن نضع في الخاطر أن ذلك إنما كان لوظيفة تمييزية أيضاً.

قد يجد المتأمل في أمثلة هذا النمط أي بناء يفعل المكسوع بالفتحة أنها كلها تعبر عن الحالة الافتراضية أيضاً، بجانب صيغة يفعل الساكن الآخر، فإن أخذنا بهذا الزعم فهذا يعني أننا سنواجه بصيغتين اثنتين للحالة الافتراضية في العربية الشمالية، وهوما يدفع بنا أول ما يدفع إلى البحث عن العلة فيذلك الافتراق إلى صيغتين: صيغة يظهر فيها البناء منتهيا بالسكون، و أخرى يظهر فيها مكسوعاً بالفتحة.

إن تأمل أمثلة الأفعال المنصوبة يكشف لنا أن تلك الأفعال لا تتضمن أي ضرب من الإخبار عن أحداث وقعت أو ستقع بعد حين، بل تبدو أفعالا مشتملة

على افتراض المتكلم أن يقوم أصحابها بها حسب، وهو ما توضحه الآيات الكريمات: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٧٨]، ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٧٩]، ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا﴾[٨٠]، ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٨١]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ﴾[٨٢]، ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ﴾[٨٣]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾[٨٤]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾[٨٥]، ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا﴾[٨٦]، وكذا أمثلة الأفعال المنصوبة بعد الفاء، إذ كلها تقع بعد استفهام أو تمنٍ أو دعاء أو جحود أو أمر أو نهي من نحو ما أورده المؤدب من علماء القرن الرابع الهجري في دقائــق التصريف[٨٧]: ﴿فَهَلْ لَنا مِنْ شُفَعاءَ فَيَشْفَعُوا لَنا﴾[٨٨] في الاستفهام. ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٨٩] في التمني. «**اللهم اغفر لي فأنجو من عذاب**» في الدعاء. «**ليس عندي مال فأعطيك**» في الجحود. «**زرني فأزورَك وسلم عليّ فأسلمَ عليك**» في الأمر. «**لا تعص الله فتندم**» في النهي.

في أمثلة أخرى توضح الأداتان (حتى) و(إذن) ارتباط تغيير الحركة بتغير نمط حالة الفعل بين الإخبار و الافتراض؛ فنحن مثلا إن طلبنا معنى الإخبار عن دخولنا إلى المدينة في الحال جئنا بالفعلمرفوعا في مثل قولنا: «سرنا حتى ندخلُ المدينة» على نحو ما يذكر ابن هشام[٩٠]، وإن كنا قد وضعنا ذلك الدخول غاية أو هدفا أو نية أي أننا وضعنا ذلك على أنه افتراض حسب ولما يقع مناشيء منه قلنا: «سرنا حتى ندخلَ المدينة» بالنصب، أي أن النصب فيه إنما كان لأننا نطلب من الفعل معنى افتراضياً لا معنى إخبارياً، وتكاد أمثلة الأفعال المنصوبة بعد (حتى) في النص القرآني المجيد تركز على المعنى الافتراضي من نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٩١]، ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾[٩٢]، ﴿فَذَرْهُمْ يَخُوضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ﴾[٩٣]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا

رَسُولًا﴾(٩٤)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾(٩٥)، ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾(٩٦).

فالأفعال المنصوبة في الآيات الكريمة مشتملة على أحداث لا تقع من فاعليها، وإنما تظهر تلك الأحداث على نحو افتراضي حسب.

والمتأمل في عامة الآيات الكريمات مما جاءت فيها «حتى» متلوة بفعل مضارع منصوب وهي خمس وسبعون آية يجد أن «حتى» تكون في أغلب أمثلتها هذه مسبوقة بنفي أو أمر أو طلب أو نهي أو استفهام في نسبة تكاد تصل إلى ٩٦٪ منها، مما يساعدنا كثيراً على فهم اعتماد الحالة الافتراضية للفعل المنصوب، فضلاً عن أن ذلك يساعدنا أيضاً على تثبيت مقاربة هذه الحالة إلى حالة النصب بعد الفاء إن سبقت بطلب أو بشبه طلب، بل يكاد ذلك المتأمل يجد أن التقابل بين هذه الصيغة الافتراضية والصيغة الإخبارية في النص القرآني المجيد في ما اشتمل على «حتى» يكون جلياً في استعمال القرآن في الصيغة الإخبارية «حتى» متلوة بظرف هو «إذا» وهو ما ورد في إحدى وأربعين آية،أوغيره من قبيل «حين» و « مطلع» في سبع آيات أخر، ومتأمل الآيات التي وردت فيها عبارة «حتى إذا» يجد أنها كأنها اختصت بالقصص وحده في ذلك النص المجيد، ثم نجد أنه استعمل الفعل الماضي في حالات إخبارية أخرى على نحو ما ورد في خمس عشرة آية كل ذلك كان في ثمان وثلاثين ومائة آية وردت فيها «حتى « هذه في الاستعمال القرآني.

ولا يكاد الأمر يبتعد عن ذلك كثيراًفي بناء (يفعل) المتصل بالأداة (إذن)؛ فاستعماله بالنصب لا يكون إلا إذا كان فعلا مفترضاً، فإذا قصدنا إلى الإخبار عن وقوع الفعل منه حقا جئنا بذلك الفعل مرفوعاً، ولعل مواضع الرفع التي ذكرها ابن هشام في هذا الشأن توضح هذا الأمر؛ فهي مواضع إخبار بحت من قبيل توسط

(إذن) بين المبتدأ والخبر في مثل قولنا: «أنا إذن أكرمُك»، أو إن أردنا الحال، أي تحقق الفعل في الحال، إذ لو حدثنا شخص بحديث فقلنا له: «إذن تصدقُ» رفعنا؛ فإن كنا لا نريد الإخبار نصبنا.[٩٧]

ونحن إن أنعمنا النظر في معنى هذا الفعل المنصوب وجدنا اختلافا جوهريا بينه وبين الفعل الافتراضي المنتهي بالسكون، يقوم هذا الاختلاف على أن الفعل المكسوع بالفتحة يقوم على (رجاء) حصول الفعل لا على طلب حصوله طلباً جازماً، وهو فهم كان قد توصل إليه على نحو ما أشرنا سابقا ابن العتائقي في كتابه (الحدود النحوية).

ويكاد معنى (الرجاء) في هذا البناء يكون أكثر وضوحاً إن اتصل بما اصطلح عليه أصحاب النحو بـ (أفعال الرجاء) من قبيل: عسى و اخلولق وحري؛ فيظهر ذلك المضارع منصوباً مقترناً بأن الناصبة، ولو أجرينا موازنة أولية بين حاله هذه وحاله إن اقترن بأفعال الشروع لوجدنا أن الفعل سيكون مع أفعال الشروع مرفوعا غير مقترن بـ (أن)، ويمكن تفسير ذلك بأنه قد خرج إلى معنى الإخبار، وقد فطن الشيخ الغلاييني رحمه الله إلى أن الرفع هنا إنما كان لوقوع الفعل موقع الخبر في الحال[٩٨]. وهذا أمر يدفع بنا إلى القول بأن ظهور (أن) في (كاد وأخواتها) أو غيابها عنها إنما هو في حقيقته تمثيل لوجود حالتين مفترقتين فيها:

الأولى منهما: حالة افتراضية مؤولة «يرجى» فيها حصول الفعل من نحو ما اتصل منه بعسى و اخلولق وحري، ولعل ذلك هو ما دفع النحاة إلى التعبير عن معنى الافتراض في (عسى) بقولهم: «إنه فعل ماض يراد به المستقبل»[٩٩].

والأخرى: حالة إخبارية يكون الفعل فيها واقعاً في الحال، فيظهر فيها مرفوعاً، غير مقترن بـ (أن)، وهو ما نجده في الأفعال المضارعة المقترنة بـ (نشأ وعلق وطفق

وأخذ وهبّ وبدأ وابتدأ وجعل وقام وانبرى) ثم نلمح في كل أمثلة الفعل المنصوب أنها فضلا عن ذلك المعنى الافتراضي المرجو تسلك مسلكاً مقوليا خاصاً لا يعود الفعل معه فيها خالصاً لموقعيته الفعلية من جهة التركيب النحوي، ولا يعود يحمل بين طبقات معناه «اتجاهاً زمنياً» محدداً، بل ينقلب الحال به إلى (الإبهام الزماني)، لا على ما يزعم النحاة من أنه يحمل معنى المستقبل، وهو زعم كان أصحابه ينظرون إليه أحياناً نظراً مريباً؛ فحين واجه ابن هشام أمثلة يكون فيها الفعل منصوباً متصلاً في الوقت نفسه بمعنى قد وقع في الماضي وجد عذرا في أن ذلك الزمن كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن الفعل الذي سبقه ومثل لذلك بما ورد في قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللهِ قَرِيبٌ﴾(١٠٠).

إن الإبهام في الزمن قد يسوغ لنا وقوع الفعل موقع المصدر؛ فيخرج بذلك إلى أن يكون صالحا لموقع «الاسمية» بعد اقترانه بـ (أن) المصدرية ولنا ألا ننسى ههنا ملاحظة كينست Keenest المهمة جدا، تلك التي أشرنا إليها سابقا في أن ما وجد في الأكدية من كسع ليفعل بالفتحة إنما كان تعبيرا عن تحول البناء إلى ضرب من المصدرية، وكذلك إشارة الجواري التي ذهب فيها إلى وجود ضرب من المصدرية كامن أساسا في بناء يفعل.

يدفع بنا كل ما سبق إلى إعادة صياغة السؤال العتيد على النحو الآتي: لَمَ لا تكون وظيفة الفتحة التي يكسع بها بناء يفعل علامة فيه على تداخل هذه المعاني كلها؛ أي معاني (الافتراض والرجاء والتأويل).

وفي الحق أن أمثلة كثيرة مما أورده النحاة في هذا الباب –ومنهاتلك الأمثلة التي يفسر نصب الفعل فيها بأن مضمرة– إنما تشير بوضوح إلى أن العربية قد عاملت

الأفعال المنصوبة على أنها نمط مما يمكن أن نصطلح عليه مؤقتا بـ (الحالة الفعلية الافتراضية المؤولة).

إن علينا في هذا الموضع أن نقف قليلا لتأمل وظيفة (لن) التي يظهر معها الفعل مكسوعا بالفتحة ونحن إن تجاوزنا الرأي المنسوب للخليلفي أن «لن» في حقيقتها التاريخية متألفة من (لا وأن)، وأن النصب في الفعل إنما كان بسبب من (أن) المدمجة تلك[١٠١] نلاحظ أن ظهور (لن) إنما كان لأداء وظيفة متصلة بالحالة mood وتأمل الأمثلة القرآنية قد يدفع بنا إلى الاقتراب من هذا الفهم: ﴿وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾[١٠٢]، ﴿وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا﴾[١٠٣]، ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا﴾[١٠٤]، ﴿قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[١٠٥]، ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾[١٠٦]، ﴿لَنْ تَرَانِي﴾[١٠٧]، ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾[١٠٨]. وهي أمثلة تشير إلى أن الأفعال المضارعة هنا كلها في موقع افتراضي لا إخباري، أي أن ثمة من افترض افتراضاً أن يقع حصول لتلك الأفعال ثم جرى نفي ذلك الافتراض، و(لن) ههنا على النقيض من (لا) التي تبدو واضحة في دلالتها الوظيفية التي هي النفي في الحالة الإخبارية، وتأمل اقترانها مع الأفعال المضارعة في آية الكرسي التي هي: (لا تأخذه،لا يحيطون، لا يؤده) قد يكون دليلاً شديد الوضوح على أن ذلك الورود يقصد به الحالة الإخبارية، ومسألة (لن ولا) على نحوٍ ما كانت موضع نقاش طويل بين النحاة والمفسرين وأصحاب العقائد.

وخلاصة ما يمكن أن نصل إليه في الحالة الافتراضية عامة أنها حالة مفترقة في العربية إلى ضربين:

١. **الأول**: ضرب من الافتراض يكسع فيه البناء بالسكون، ويكون خاصا بالافتراض القائم على طلب حصول الفعل أو النهي عن إحداثه وبالافتراض

القائم على تقييد وقوع ذلك الفعل بوقوع فعل آخر، كل ذلك تظهره أمثلة الأمر والطلب وجوابه والنهي والشرط.

٢. **والآخر**: ضرب من الافتراض يكسع فيه البناء بالفتحة، وتظهر أمثلته في المواضع التي (يرجى) فيها حصول الفعل أو(يرجى) عدم حصوله، ويتصف البناء فيه، فضلا عن ذلك، بأنه يسلك في التوزيع البنائي النحوي مسلكاً مقولياً خاصاً به؛ إذ يكون بإمكانه أن يحل في مواضع خاصة بالمقولات الاسمية، مقترنا بأداة التأويل (أن) ظاهرة أو مضمرة.

إن مما يسوغ لنا أن ننظر إلى الضربين على أنهما وجهان مفترقان لمعنى «الافتراض» أننا نجدهما يعودان إلى التوحد في علامة واحدة في ما نصطلح عليه بالأفعال الخمسة، إذ تظهر الحالة الافتراضية بشقيها بعلامة واحدة هي حذف النون مما يوضح اتحادهما في التعبير عن وظيفة رئيسة واحدة.

إن من الممكن لنا إذن بعد كل هذا أن نعيد تصنيف الحالات التي يظهر فيها بناء (يفعل) بسبب التغاير الحركي على نحو أولي في التصور الآتي:

١. الحالة الإخبارية indicative mood التي تعرف عادة بأنها صيغة للفعل تبين أن حدثه قائم أو أنه سيقوم، وأن المتكلم يخبر عن ذلك[١٠٩] ويكون الفعل فيها مكسوعاً بالضمة في حالة التعبير عن الحال والاستقبال «يفعلُ / سيفعلُ / سوف يفعلُ / ما يفعلُ / لا يفعلُ»، أو في حالة التعبير عن الفعل الإخباري غير التام المستمر من الماضي إلى الحال فالمستقبل.

٢. الحالة الافتراضية Subjunctive mood التي هي كما أسلفت القول صيغة للفعل تدل على افتراض المتكلم أن يقوم الفاعل بالفعل، وتتفرع إلى فرعين:

الأول منهما: ما يمكن أن نصطلح عليه ب (الحالة الافتراضية غير المؤولة)، أو (الحالة الافتراضية الفعلية) باعتبار أن الفعل فيها يكون محافظاً على حدوده المقولية فلا يخرج عنها،وتكون العلامة الإعرابية الوظيفية الرئيسة فيه هي (السكون)، ويقع تحت هذا المفهوم مجموعة من الصيغ الفرعية هي:

أ. الصيغة الشرطية Conditional mood التي يظهر فيها الفعل في التركيب الشرطي (إن يفعلْ يفعلْ) وتفريعاته، وقد فطن النحاة القدامى إلى (إنْ) التي هي عندهم أم باب الشرط تحمل دلالة الترجيح لا دلالة الإخبار، ومفهوم الترجيح لا يكاد يبتعد عن مفهوم الافتراض subjunctive في مصطلحنا المعاصر، غير أن من المؤسف أنهم لم يطوروا هذا المفهوم لهيمنة مفهوم الزمن على تصوراتهم المتصلة بالفعل، واختلاط معنى المستقبل بمعنى الافتراض في تلك التصورات.

ب. الصيغة الطلبية التي تظهر مع لام الطلب السابقة على الفعل في (ليفعلْ)، أو لا الناهية في(لا يفعلْ).

ج. جواب الطلب الذي يظهر بناء يفعل جوابا لفعل أمر من نحو: ادرس تنجحْ.

د. الصيغة الأمرية Jussive mood وتظهر في العربية في بناء جامد خاص بالمخاطب ساكن الآخر هو: (افعلْ)، ولنا أن نستعمله في أغراض شتى كلها قائمة على افتراض المتكلم أن يقوم الفاعل بالفعل كالدعاء والرجاء والالتماس والإنذار. هو أمر يتطابق مع ما ذهب إليه أهل الكوفة من أن بناء الأمر فرع من بناء (يفعل)، وأنه معرب، وأن ما يظهر على آخره من سكون (أو ما ينوب عنه) إنما كان لعلة وظيفية إعرابية[١٢٦] وليس جزءاً من بناء الفعل.

ويمكن أن نضيف أيضاً صيغة نزعم أنها افتراضية أيضاً هي صيغة القلب: وهي حالة يستعمل فيها بناء يفعل للتعبير عن نفي إتمام فعل مفترض أن يحدث في زمن ماض؛ كأن يكون فاعله قد انتوى أن يقوم به لكنه لم يفعل،وتظهر في موضعين هما: لم يفعلْ، لما يفعلْ أي مع أداتين نكاد نزعم أنهما كانتا لنفي تمام الفعل لا لنفي الفعل نفسه، كأن يكون المخاطب قد وقع في روعه أن الفاعل قد أوقع الفعل، فيكون نفي ما وقع في ذلك الروع بـ (لم)، ولعل الآية الكريمة: ﴿قُلْ لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾[١١٠] تشير إلى شيءمن ذلك كأن ذلك الإيمان قد وقع منهم في ظنهم وحده؛ و لم يكن واقعا حقا منهم. ولعل مما يساعدنا على تقبل أن (لم) لا تدخل إلا على الفعل الافتراضي أن بإمكانها أن تدخل على فعل الشرط الذي هو افتراضي أصلاً ، ومما يثير الانتباه ههنا تعليق ابن فارس في أن (لم) في هذه الحالة لا تعود تعبر عن الماضي[١١١]. بل نكاد نلمح في العربية استعمالاً وظيفياً في معنى الافتراض في (لم) يظهر جلياً في التركيب الآتي: (كأن + لم + يفعل) إذ إنها تتعاضد مع (كأن) هذه في بيان وظيفة النفي الافتراضي أو ما يمكن أن نصطلح عليه مؤقتاً ب (الافتراض السلبي) من نحو قول متمم بن نويرة في أخيه مالك:

وكنـــا كندماني جذيمة حقبة من الدهر حتى قيـــــل لن يتصدعا
فلما تفرقنـــــــــا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا[١١٢]

أو قول أخي جرهم:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة ســـامر[١١٣]

وقد ظهر هذا التركيب في القرآن في ثمانية مواضع من تسعة هي: ﴿كَأَنْ لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ﴾[١١٤]، ﴿كَأَنْ لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾[١١٥]، ﴿كَأَنْ لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ﴾[١١٦]، ﴿كَأَنْ لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً﴾[١١٧]، ﴿كَأَنْ لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾[١١٨]، ﴿كَأَنْ لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾[١١٩]،

﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾[١٢٠]، ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا﴾[١٢١]. وكلها مواضع تشير لمتأملها إلى معنى النفي الافتراضي لا النفي الإخباري، أما الموضع التاسع فقد استعمل فيه القرآن تركيبا آخر هو:(كأن + لا + يفعل) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[١٢٣]، ومتأمل النص الشريف يجد أن القرآن يطلب فيه معنى إخباريا هو معنى التظاهر بالجهل مع علمهم، وهو ما يظهر في استعماله النص الشريف الأداة (لا) وليس (لم) في التعبير عن ذلك المعنى.

والآخر منهما: ما يمكن أن نصطلح عليه ب (الحالة الافتراضية المؤولة) أو (الحالة الافتراضية الاسمية)؛ بافتراض أن بناء (يفعل) فيها يقترب في بعض سماته من مقولة الاسم، كاتصافه بالإبهام الزماني، و طلبه أن يقع في مواقع هي في التوزيع البنائي النحوي مواقع خاصة بالأسماء، ويفترق عن الصيغة غير المؤولة بأنه يؤدي معنى رجاء حدوث الفعل لا معنى طلبه.

بناء فعل والحالة الافتراضية

إن من المهم الإشارة إلى أن توزع بناء (يفعل) إلى حالتي «الإخبار والافتراض» إنما كان بسبب من أنه فعل غير تام، يحتمل الحالتين، على حين أن بناء (فعل) التام لا يتحمل (منطقيا) معنى الافتراض؛ بل يعبر عن حالة الإخبار حسب، غير أن العربية استعملته في أحوال بعينها لأداء معنى «الحالة الافتراضية»، ولقد فطن إلى هذا الأمر رضي الدين الاستراباذي منذ زمن بعيد، إذ لا حظ أن أكثر استعمال بناء (فعل) خارج الزمن الماضي إنما يكون للتعبير عن حالة (الإنشاء) لا عن حالة الإخبار، يقول في هذا الصدد بعبارة ذات نزعة وظيفية متقدمة: «وأكثر ما يستعمل

في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل هو الماضي نحو: بعت واشتريت، والفرق بين (بعت) الإنشائي و (أبيع) الحالي أن قولك: أبيع لا بد من بيع حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق وإلا فهو كذب، فلهذا قيل: إن الخبر محتمل للصدق والكذب، وأما (بعت) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته؛ بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، فلهذا قيل: «إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب» واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي: إما دعاء نحو: رحمك الله، وإما امراً كقول عليعليه السلام في النهج ((**أجزأ امرؤ قرنه، وآسى أخاه بنفسه**)) وينصرف إليه أيضاً إذا كان منفيا بلا أو إن في جواب القسم نحو: والله لا فعلت، أو إن فعلت، وينقلب إليه أيضاً بدخول إن الشرطية وما يتضمن معناها، وما النائبة عن الظرف المضاف نحو: «ما ذر شارق» و «ما دامت السموات »»[١٢٤].

ثم يورد بعد ذلك مواضع أخرى يسلك فيها بناء (فعل) مسلك الفعل الإنشائي من قبيل مجيئه بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم لم تقم، أو بعد كلما وحيثما، أو إذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ أو صفة لنكرة عامة من نحو قولهم: الذي أتاني فله درهم، أو كل رجل أتاني فله درهم، ثم يفسر بأن في هذه المواضع كلها رائحة الشرط[١٢٥]، والمتأمل فيها يجد أن الرابط بينها أنها كلها تعبر عن الحالة الافتراضية التي يقع فيها الفعل، ثم يذكر بعد ذلك موضعا واحدا يبدو فيه استعمال بناء (فعل) للمستقبل خاصا بحالة إخبار حسب، والعلة في تقديره أن ذلك الاستعمال إنما كان من حيث إرادة المتكلم لوقوعه قطعا كأنه وقع ومضى ثم مثل له بقوله تعالى: ﴿وَنادى أَصْحابُ الْجَنَّةِ أَصْحابَ النَّارِ﴾ و ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ﴾[١٢٦].

فقد حاول المعاصرون تفسير استعمال بناء فعل في المستقبل تفسيراً وظيفياً نفسياً في الأغلب، فهنريفليش يرجع في تفسيره استعمال التام في المستقبل عامة إلى أن الحدث

التام من الوجهة النفسية أدنى إلى أن يعد تاماً[١٢٧]، ورأي المخزومي لا يبتعد عن هذا في أن التام يحمل إشارة إلى أن الفعل كأنه قد وقع؛ لأن وقوعه في ظن مستعمل اللغة أمر محقق، لكنهرأى في نظر وظيفي مقبول أن هذا الضرب من الاستعمال يكثر في الوعد والوعيد والمعاهدات ويكثر مع (إذا) التي تتضمن التعبير عن حدوث الفعل في المستقبل متضمنا الجزم بذلك الوقوع[١٢٨]؛ غير أنهما لم يشيرا إشارة مباشرة إلى أن أكثر استعماله يكون في الحالة الافتراضية المطلوب تحققها لا في الحالة الإخبارية، وإن كانت عبارة المخزومي الرصينة تشتمل على تلميح غير مباشر عن ذلك؛ إذ إن أفعال الوعد والوعيد والمعاهدات هي تجسيد للحالة الافتراضية حتماً.

إن إمكانية استعمال (فعل) التام في معنى الافتراض يسوغ لنا أيضاً تسويغاً معقولاً ما نجده من حرية التبادل بين (فعل) و (يفعل) في فعل الشرط وجوابه؛ لأن موقع الفعلين في البناء الشرطي إنما هو تعبير عن الحالة الافتراضية أساسا ويعبر عن الرغبة في التحقق وهو أمر تشير إليه أمثلة رضي الدين التي أشرنا إليها آنفا، وتعليقه في أن الإنشائية إنما كانت فيها لأن في تلك الأمثلة جميعا رائحة الشرط، و هو أمر يذكرنا بما يظهر أحيانا في الإنكليزية من استعمال للفعل الماضي past verb للتعبير عن فعل افتراضي يقع في المستقبل من قبيل قولهم It is time we went home فـ went هنا تعبير عن مستقبل لاعن ماض، واستعمال الإنكليزية له للتعبير عن ذلك المستقبل إنما كان بسبب من أن أصحابه كانوا قد اعتادوا على إنجازه في الوقت نفسه في زمن ماض[١٢٩]. ولنا أن نزعم ههنا أن التبادل بين البناءين في العربية إنما يتم في أغلب أحواله في الحالة الافتراضية وحدها تقريبا ف (يفعل) يظهر في التعبير عن ماض افتراضي غير تام مع (لم ولما)، و(فعل) يظهر في أغلب أحواله بديلا عن بناء (يفعل) المستقبلي في الحالة الافتراضية من قبيل استعماله في الدعاء أو الشرط.

ولنا أن نتذكر هنا ما جاء عن النحويون من أن (لا) لا تستعمل مع بناء (فعل) للتعبير عن نفي الفعل إلا إذا تكررت؛ فلا يكون لنا نقول: (لا صلى) في ذلك النفي؛ وأكبر الظن أننا إن استعملنا (لا) مع هذا البناء نكون قد أخرجنا البناء من الإخبار إلى الافتراض الذي هو هنا (الدعاء)، بل نقول: (ما صلّى) ليكون البناء لمعنى الإخبار، فإن تكررت (لا) هذه في التركيب، أخرجت البناء من حالة الافتراض وعادت به مرة أخرى إلى حالة الإخبار من نحو قولنا: (لا صلّى ولا صام)، وتعليق رضي الدين السابق في هذا الصدد يعضد هذا التصور.

ولعل من طريف ما يمكن ذكره هنا أمر تبادل الأدوار بين يفعل وفعل؛ فنحن نستعمل يفعل لنفي تمام الفعل الافتراضي في الماضي ونستعمل فعل لنفي الرغبة في حصول الفعل الافتراضي في المستقبل:

نفي الماضي الافتراضي	نفي المستقبل الافتراضي
لم يفعلْ، لما يفعل	لا فعل

فضلا عن أننا استعملنا (لا) مع بناء (يفعل) في حالة (الأوقات الطويلة) أي حالات الاستمرار التي نخبر فيها عن أن الفعل قد جرى في الماضي، لكنه ما زال يقع، أو يمكن له أن يقع في الحال، ويفترض أيضاً أنه سيقع في المستقبل، و الاستمرار ههنا يبدو إلى حد بعيد حالة اشتباك بين الإخبار والافتراض.

١. كتاب سيبويه ١/ ٩ والمقرب ١/ ٤٥ وشرح الكافية ١/ ٤٠ وينظر التعليق الممتاز لكمال الدين ابن العتائقي الحلي في الحدود النحوية ١٠٢-١٠٣ من أن «الكلمة إن لم تدل مفردةً فحرف، وإن دلت، ودلت صيغتها على زمان ففعل، وإلا فاسم. ومن هذا الحصر بانت حدودها، وهذا التقسيم والحصر خير مما ذكره في الكافية؛ لأنه جعل الاقتران بالزمان فصلاً

للفعل؛ فينتقض بالأشياء التي تدل على أحد الأزمنة بموادها لا بصيغها... فتقييدنا الدلالة بالصيغة كيلا تنتقض به»، وانظر تعليق المحققين على هذه المسألة ٤٩-٥٠.

٢. ينظر العربية الفصحى / فليش ١٨٣ - ١٨٧ و في النحو العربي نقد وتوجيه١٥٣.

٣. تاريخ اللغات السامية ١٦، وفقه اللغات السامية، ومدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ٢٢٣- ٢٢٥، والتطور النحوي٨٧.

٤. تاريخ اللغات السامية ١٦ (*).

٥. التوطئة ١٣٦.

٦. دقائق التصريف ٤٦.

٧. البقرة ٧١.

٨. النساء ١٨.

٩. الأنفال ٦٦.

١٠. يوسف ٥١.

١١. يونس ٥١.

١٢. يونس ٩٠-٩١ (**).

١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٣٢.

١٤. النحل٧٥.

١٥. الأعراف٥٠.

١٦. الأحزاب ٢٧.

١٧. دقائق التصريف ٣٦-٣٧.

١٨. التوطئة ١٣٨.

١٩. معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي.

٢٠. شرح الكافية ٤/ ١٩٨-١٩٩ و النحو الوافي ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

٢١. هود ٨.

٢٢. النحو الوافي ١/ ٥٠٥ الهامش(٥).

٢٣. النحو الوافي ١ / ٥٠٧.

٢٤. النحو الوافي ٣ / ٢٦١.

٢٥. النحو الوافي ٣ / ٢٤٤ و١/ ٢٤٧ الهامش (٣).

٢٦. فقه اللغات السامية ١١٣.

٢٧. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ٢٢٣.

٢٨. العربية الفصحى ١٨٣-١٨٦.
٢٩. الإنسان ٧.
٣٠. الإنسان ٨ - ٩.
٣١. التطور النحوي ١٧٣.
٣٢. ص ٨.
٣٣. فقه اللغات السامية ١١٤.
٣٤. المصدر السابق ١١٤.
٣٥. المصدر السابق ١١٥.
٣٦. Ugaritic Handbook revised grammar, Gordon p.
٣٧. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ٢٢٩.
٣٨. الكتاب ١/ ٦٦، ٣٣٤-٣٣٥، ٤٢٢، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٩٥، ٥٢٥،٤٩٨،٤٩٦، ٥٣١، ٥٤١، ٥٦٣، ٥٦٨، ٢/ ٣٧٥،٣٧٤.
٣٩. الكتاب ١/ ٤٨٧.
٤٠. الكتاب ١/ ٦٦.
٤١. الكتاب ١/ ٤٩.
٤٢. الكتاب ١/ ٤٩٥.
٤٣. الكتاب ١/ ٤٦٣.
٤٤. الكتاب ١/ ٤٨٣.
٤٥. الكتاب ١/ ٣٣٤.
٤٦. الكتاب ١/ ٤٨٣ و١/ ٤٨٧.
٤٧. الكتاب ١/ ٥٦٣.
٤٨. الكتاب ١/ ٥٢٥.
٤٩. الكتاب ١/ ٦٦.
٥٠. الكتاب ١/ ٥٣١.
٥١. الكتاب ١/ ٣٣٤.
٥٢. معجم اللغة النظري.
٥٣. الكتاب ١/ ٦٦.
٥٤. الكتاب ١/ ٤٨٣.
٥٥. الكتاب ١/ ٦٦.

٥٦. الكتاب ١/ ٥٦٣.
٥٧. الكتاب ١/ ٥٦٣.
٥٨. دقائق التصريف ٤٤.
٥٩. الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٤٩.
٦٠. التوطئة ١٣٦ وينظر الحدود النحوية ٤٠-٤٢ في تصورات عربية متصلة باختلاف المعاني ومفهوم الإبهام في علة إعراب بناء (يفعل)، وتعليقات ابن العتائقي هنا غاية في الأهمية.
٦١. شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٩١ وينظر أيضاً تعليقات ابن هشام ٢٩٤ – ٢٩٦.
٦٢. الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية وغيرها كمال الدين بن العتائقي الحلي ١٦٥-١٧١، وقد أطال ابن العتائقي في شرح نظريته الفريدة هذه، وعلل ذلك بقوله «وإنما طولنا في هذه المسألة لأن المشهور خلافها، وهي خلاف المشهور» الحدود النحوية ١٧١، وهي في الحق تستحق منا نظرا متأملا متدبرا لفرادتها وعمق تفكير منشئها.
٦٣. في النحو العربي نقد وتوجيه ١٣٤.
٦٤. نحو الفعل ٣٤-٤٨.
٦٥. المصدر نفسه ٢٣-٢٥.
٦٦. نحو التيسير ٩٢- ٩٣.
٦٧. فقه اللغات السامية ١١٤.
٦٨. العربية الفصحى ٢٧-٣٠.
٦٩. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ٢٢٨- ٢٢٩.
٧٠. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن ٢٢٨.
٧١. المصدر السابق/ الصفحة نفسها.
٧٢. المصدر السابق/ الصفحة نفسها.
٧٣. التطور النحوي ٨٨- ٨٩ ونلاحظ أيضاً أن بروكلمان قد ذهب إلى شيء من هذا في افتراضه أن بناء فعل قد بلغ تطوره الأقصى في العربية في وجود الضمة والفتحة والسكون فيه، ينظر فقه اللغات السامية ١١٤.
٧٤. في النحو العربي ١٣٤.
٧٥. فقه اللغات السامية ١١٤.
٧٦. مدخل إلى نحو اللغات السامية ٢٢٧ – ٢٢٨.
٧٧. العربية الفصحى.
٧٨. البقرة ٢٨٠.

٧٩. البقرة ١٨٤.
٨٠. البقرة ٢٢٩.
٨١. البقرة ٢٣٣.
٨٢. البقرة ٢٣٧ وينظر الأحزاب ٤٩.
٨٣. آل عمران ٨٠.
٨٤. آل عمران ٩٣.
٨٥. الأعراف ٥٣.
٨٦. النساء ٧٣.
٨٧. دقائق التصريف ٥٢-٥٤.
٨٨. البقرة ٢١٤.
٨٩. البقرة ١٩٨.
٩٠. شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٩٥ – ٢٩٦.
٩١. البقرة ٥٥.
٩٢. محمد ٣١.
٩٣. المعارج ٤٢.
٩٤. القصص ٥٩.
٩٥. البقرة ٢٢٢.
٩٦. البقرة ٢٣٠.
٩٧. شرح شذور الذهب ٢٩١ – ٢٩٦.
٩٨. جامع الدروس العربية للشيخ الغلاييني ٢٥٦ – ٣٥٨.
٩٩. الحجرات ١٤.
١٠٠. مغني اللبيب ١/ ٨١ وينظر رأي الخليل في الكتاب ١ / ٤٧٧: «ولن، فأما الخليل فزعم أنها لا أن ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم».
١٠١. هود ٣٦.
١٠٢. الكهف ٥٧.
١٠٣. المائدة ٢٤.
١٠٤. الكهف ٦٧.
١٠٥. الحج ٧٣.
١٠٦. الأعراف ١٤٣.

١٠٧. البقرة٩٥.
١٠٨. معجم اللغة النظري لمحمد علي الخولي.
١٠٩. الإنصاف في مسائل الخلاف – المسألة ٧٢ وينظر في النحو العربي ١١٥– ١١٦.
١١٠. الصاحبي في فقه اللغة ١٢٠.
١١١. النساء ٧٣.
١١٢. الأعراف ٩٢.
١١٣. يونس ١٢.
١١٤. يونس ٤٥.
١١٥. هود ٦٨.
١١٦. هود ٩٥.
١١٧. الجاثية ٨.
١١٨. ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا﴾ النازعات ٤٦.
١١٩. البقرة ١٠١.
١٢٠. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق الأستاذ يوسف حسن عمر ت الطبعة الثانية منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا ١٩٩٦ ٤ / ١١–١٣.
١٢١. المصدر السابق ٤/ ١٣.
١٢٢. المصدر السابق٤/ ١٢.
١٢٣. العربية الفصحى ١٨٦.
١٢٤. في النحو العربي ١٣٢.
١٢٥. ينظر A University Grammar of English P. 338 / 11.48.

المصادر والمراجع

القران الكريم

١. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق سمير جابر، ط٢، دار الفكر بيروت.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات ابن الانباري، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٣.

٣. تاريخ اللغات السامية إسرائيل ولفنسون ط١، مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٩٢٩.

٤. التطور النحوي، برجشتراسر، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٤١.

٥. التوطئة لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ١٩٨١.

٦. جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني تحقيق أحمد جاد دار الغد، القاهرة ٢٠٠٧.

٧. الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية لكمال الدين إبن العتائقي الحلي (٧٩٠هـ) تحقيق ودراسة د. صالح كاظم الجبوري وقاسم رحيم السلطاني الطبعة الأولى دار التراث النجف ١٤٣٤هـ.

٨. دراسات في العربية لمجموعة من المستشرقين بتحرير فولفديتريش فيشر ترجمة د. سعيد حسن بحيري الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٥.

٩. دروس اللغة العبرية ربحي كمال، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٣.

١٠. دقائق التصريف لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب تحقيق أ.د. حاتم صالح الضامن الطبعة الأولى دمشق ٢٠٠٤.

١١. شرح الرضي على الكافية لرضي الدن الاستراباذي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر جامعة قار يونس بنغازي ليبيا ط١: ١٩٧٨ و ط٢ : ١٩٩٦.

١٢. شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ط١٠، القاهرة ١٩٦٥.

١٣. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٨.

١٤. العربية الفصحى هنري فليش، ترجمة د. عبد الصبور شاهين، ط٢، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٩٧.

١٥. فقه اللغات السامية: بر وكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، جامعه الرياض ١٩٧٧.

١٦. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٦.

١٧. اللمعة الشهية في نحو اللغة السريانية ليوسف بن داود الموصلي السرياني، دير الآباء الدوسكيين، الموصل ١٨٧٩.

١٨. محاضرات المستشرق بول كراوس (على طلبة قسم اللغة العربية في جامعة فؤاد

الأول ١٩٤٤ مخطوطة الدكتور المرحوم مهدي المخزومي).
١٩. مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، سبيتنوموسكاني وآخرين ترجمة د. مهدي المخزومي ود. عبدا لجبار المطلبي عالم الكتب، بيروت ١٩٩٣.
٢٠. المزهر في علوم اللغة للسيوطي، م السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين دار إحياء الكتب العربية، ط٤، ١٩٥٨.
٢١. معجم على اللغة النظري، د. محمد علي الخولي.
٢٢. المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١.
٢٣. نحو الفعل، د. احمد عبدا لستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٩٧.

24. A Dictionary of Linguistics & Phonetics, David Crystal Fifth Edition, Blackwell Publishing.
25. A University Grammar of English, Randolph.
26. Quirk & Sidney Greenbaumtwentyfirst impression Longman -1989 PP.
27. Ugarit handbook,revised Grammar by Gordon Roma,1957.